جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية بالجزائر 2013 -2017 (دراسة حالة بلدية المخاطرية)

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : ادارة الجماعات المحلية

إعداد الطالب

بن يوسف مصطفى

مستاك

إشراف : الأستاذ

يحي محمد لمين

لجنة المناقشة

أ .د عبد الرزاق بن حليمة	رئيسا
أ.د يحي محد لمين مستاك	مشرفا ومقررا
أ.د العابد فوزي	عضوا مناقشا

2018/2017

إهـــــــــــــــــداء

اهدي هذه المذكرة

إلى روح أخي ، إلى الغائب الحاضر الذي ترك الفارغ الكبير داخل البيت ، أخي الغالي رحمه الله وطيب ثراه واسكنه فسيح الجنان إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوة الأعزاء:

عبد الله وعائلته (تاج الدين ،احمد،اليابس،محمد أمين)، إلى الأخ المغترب علي وعائلته (عبد القادر ،أمال،محمد عبد الرحمن،إسماعيل)، عبد القـادر وعائلته (منال ،إنصـاف،أحلام ، خاصـة الابـنة المـدللـة أيـــــة) ، إلى أخ كريم وعائلته(أسلام ،فريد) ، إلى الأخ المدلل العربي .

إلى أخواتي العزيزات :

فاطمة الزهراء وعائلتها (أنيس) ، نصيرة وعائلتها(علاء الدين ،فريد)

إلى كل أعمامي وأخوالي ،عماتي وخالاتي.

إلى كل عائلة يعقوب ،غنية ،محمد آمين ،منال ،شيماء مريم وأسماء.

إلى عائلة بولحواط ، بوزيد ،حورية ،مريم .

إلى كل أصدقاء العمل خاصة صديقي العزيز محمد مدرس .

إلى كل الذين أحبهم اهدي لهم هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى مبدأ الأمور ،والصلاة والسلام على محمد الرسول المأمور ،سبحانه خالق كل ما في الكون وكل من شق درب العلم فهو له عون وبعد:

*أتقدم أولا بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور يحي محمد لمين مستاك على إشرافه ومتابعته البحث وعلى التوجيهات القيمة ونصائحه الهادفة.

*إلى السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المخاطرية السيد:جيلالي داودي

*إلى كل موظفي بلدية المخاطرية خاصة على رئسهم الأمين العام السيد :الجيلالي بن عربية.

*إلى كل موظفي مكتبة بلدية المخاطرية.

فشكرا جزيلا لكل من ساهم في إعداد هذا البحث العلمي من قريب أو من بعيد.

شكرا وبارك الله فيهم وجزآهم الله عني ألف خير.

مقدمـــــــــــة

إن التحول السريع و المتواصل للمجتمع الجزائري تولدت عنه احتياجات جديدة للمواطنين في جميع المجالات الشيء الذي اوجب إعادة النظر في أعمال الإدارة لتكييفها مع هذه الاحتياجات والتكفل بجميع مراحل هذا التطور الطموح ،ولتجسيد ذلك قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة للقضاء على الاختلالات المتسببة في تعطيل مصالح المواطنين وعرقلة مسار التنمية المحلية بفعل المعالجة الكلاسيكية اليدوية للملفات الإدارية وعدم الشفافية في التسيير والبيروقراطية وكثرة الوثائق المكونة للملفات وغيرها وهي كلها عوامل ساهمت في مراحل سابقة في التأثير السلبي على مصداقية العلاقة بين الإدارة والمواطن في إطار تحسين الخدمة العمومية والقيام بتنمية محلية تمس جميع مجالات المواطن .

ومن جملة هذه الإجراءات توفير الشروط المناسبة لعصرنه الإدارة والانتقال التدريجي من مرحلة التسيير الكلاسيكي إلى مرحلة التسيير الآلي عن طريق إصلاح مرافق الإدارة المركزية وإدارة الجماعات المحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال التسيير والتنظيم وبالتالي إعادة الاعتبار للمرفق العام وتحسين أدائه بصفة مستمرة وإحداث أنماط عمل جديدة وعصرية ترتكز أساسا على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المتطورة.

الإشكالية:

تطور الحياة الاجتماعية ورفاهية المواطنين متوقفة على فعالية الإدارة المسئولة في القيام بشؤونهم وتحسين خدماتهم والسهر على قضاء شؤونهم، لذلك نجد أن معيار التقدم والتخلف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو العدالة الاجتماعية بين أفرادها، ولا يمكن للعدالة أن تتحقق في غياب التنظيم، بدلك تتفشى البيروقراطية والمحسوبية والجهوية وكل ما يعرقل السير الحسن للخدمات الاجتماعية والاهتمام بكل المواطنين، والأمر كان نفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة في عصور مضت، بحيث كان عصر الظلام يسود أوربا نتيجة

غياب التنظيم الناتج عن الجهل، الذي يتولد عنه كل شيء وتضيع الحقوق، فقط قلة قليلة من لها القدرة على تحقيق كل المتطلبات، لكن مع التقدم وتطور التكنولوجيا أصبح المجتمع أكثر تنظيما وأكثر بساطة في التسيير وتحقيق العدالة والتنمية.

فالجزائر دولة تعاني من عدة مشاكل على رأسها السكن والوظائف والامتيازات...الخ، لدلك نلاحظ أن التباين في المستوى المعيشي يتباين من منطقة لأخرى، والتنمية توجد في منطقة وتنعدم في منطقة، والعدالة في جهة وتنعدم في جهة، هدا دل إنما يدل على ضعف التسيير والرقابة، ومن بين الحلول التي سارعت الجزائر لتوفيرها الأجهزة التقنية والبرامج المعلوماتية التي تحفظ أسماء الأفراد بكل خصوصياتهم من أجل تحقيق نوع من العدالة في الحقوق والواجبات، وتمثلت هده الجهزة والبرامج في توفير بطاقية السكن حتى تقضي على الانتهازيين ، وجعلت من أفراد المجتمع أعداد ورموز معروفة بالجنس وتاريخ الميلاد ومكان الإقامة والممتلكات والاستفادات، حتى الخصوصيات التي تتعلق بالجريمة ...الخ.

وهده الإستراتيجية ساهمت بشكل أو بأخر في ظهور نوع من العدالة بين الأفراد وتحقيق النزاهة والشفافية في الالتزام بالحقوق والواجبات.

ومن كل هدا يتسنى لنا طرح التساؤل التالي:

إلى إي مدى ساهمت الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية ؟وماهي انعكاساتها على التنمية المحلية بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

هل ساهمت الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية؟

هل ساهمت الرقمنة الإدارية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية ؟

فرضيات الدراسة:

ساهمت الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية.

ساهمت الرقمنة الإدارية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني:تم اختيار بلدية المخاطرية كنموذج لمحاولة إسقاط الدراسة ، ودراسة ما تشهده إدارة البلدية من تجسيد لتكنولوجيا الرقمنة ودورها في تحسين الأداء والخدمات الإدارية وأثرها على تحقيق التنمية المحلية ببلدية في مختلف المجالات.

الاطار الزماني: لم نتقيد في الدراسة بفترة زمنية محددة غير أن البحث حصر الدراسة بداية من إدخال الرقمنة على مستوى بلدية المخاطرية والى غاية يومنا هذا ومعرفة أهم التغيرات التي حدث على مستوى البلدية .

أهمية الموضوع:

أهمية دراسة موضوع الرقمنة الإدارية ودورها في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية ينصرف إلى البحث في طبيعة الخدمة التي تقدمها البلدية ومدى إمكانية الرقي بها في إطار الرقمنة الإدارية ، ومواكبتها لمتطلبات العصرنة والحداثة في مختلف الجوانب من اجل تحسين الخدمة العمومية للأفراد وتقريب الإدارة من المواطن ، بالإضافة إلى انعكاساتها على التنمية المحلية وتكمن الاهمية الخاصة للموضوع في معرفة مدى تطبيق الرقمنة على مستوى بلدية المخاطرية .

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وموضوعية

الذاتية: الرغبة والميول للبحث العلمي نتيجة كثرة تداول الأهمية المرجوة من الرقمنة الإدارية الى جانب ان وظيفتي تقتضي التعرف على أكمل وجه على الجماعات الإقليمية وتحليل دورها في تقديم الخدمة العمومية، وسبل الارتقاء بها نحو ما يصبو إليه المواطن.

موضوعية: حداثة الموضوع ونقص أدبياته جعل التفكير منصب حول مناقشته ووضعه كمرجعية إضافية.إلى جانب قيمة الموضوع في الوقت الراهن الذي يصبو إلى تحسين الخدمة العمومية وتطويرها ومحاولة تقريب الإدارة من المواطن.

أهداف البحث:

يهدف بحثنا في هذا الموضوع إلى جملة من الأهداف يمكن حصرها في تسليط الضوء على الرقمنة الإدارية ودورها في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية من خلال التعرض إلى الأطر المفاهمية لكل من الرقمنة الإدارية، الخدمة العمومية والتنمية المحلية، مع إجراء دراسة ميدانية نبين من خلالها عملية رقمنة الإدارة في البلدية وأثرها على الخدمة العمومية وانعكاسها التنمية المحلية .

منهج الدراسة:

بالاستجابة لمتطلبات البحث اخترنا المنهج التحليلي كطريقة عملية للوصف والتحليل عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها ، انطلاقا من معطيات ومبادئ قانونية يمكن البرهنة على صحتها وتلك التي لها صلة

بالموضوع، بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية على مستوى البلدية والتعرف على نظام الرقمنة بها وأثرها في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية بالبلدية.

كما اعتمدت أيضا في الدراسة على المقابلة التي تعتبر أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات حيث وظفتها من اجل معرفة مدى تجسيد آليات الرقمنة وفعاليتها وما هي الصعوبات التي تواجه تفعيلها وجمع البيانات حول الرقمنة الإدارية ببلدية المخاطرية.

الدراسات السابقة:

والتي ساعدتنا في خدمة الموضوع وتحليليه واهم الدراسات نذكر :

الأستاذ بن موسى عبد الناصر ومحمد قريش بمقال تطرقا فيه إلى مساهمة الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية من تحسين الخدمة العمومية ومحاولة تحقيق التنمية المحلية، كما تطرق الأستاذ عبد السلام عبد اللاوي في مقاله حول أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة الخدمة العمومية إلى رهانات الرقمنة الإدارية.كما تقدمت الأستاذة يتوجي سامية في مقالها اطر رقمنة الدارة العمومية من خلال ملامح التحول نحو الإدارة الالكترونية.

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبات لا يكاد يسلم منها أي باحث، ومن أهم هذه الصعوبات:

– ضيق الوقت خاصة بالنسبة لي كموظف في مكتب الصفقات العمومية الذي يحتاج إلى جهد كبير وتركيز كبير في تحضير دفاتر الشروط وإبرام العقود.

– قلة المراجع خاصة بالنسبة للمصطلح الرقمنة الإدارية الذي يعتبر نظام جديد في وقتنا الحالي.

– مطاطية مصطلح الرقمنة الإدارية وشمولية الموضوع مما صعب علينا حصره في فصلين.

خطة الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع، وما ينبثق عنها من إشكالات فرعية تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث يخصص الفصل الأول لدراسة أطر لكل من الرقمنة الإدارية، الخدمة العمومية والتنمية المحلية من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يتضمن مطلبين ، نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الرقمنة الإدارية أي تعريفها في المطلب الأول أما في المطلب الثاني نتعرف على أهميتها و أهدافها ، كما ندرس في المبحث الثاني مفهوم الخدمة العمومية من تعريف لها في المطلب الأول إلى ذكر أنواعها ومعاييرها واليات تحسينها في المطلب الثاني، وفي المبحث الثالث التنمية المحلية فقمنا بتعريفها في المطلب الأول مع ذكر أنواعها وأهدافها في المطلب الثاني.

أما الفصل الثاني فيتم فيه دراسة حالة بلدية المخاطرية ومحاولة معرفة انعكاسات الرقمنة الإدارية على التنمية المحلية بهذه البلدية، حيث نتناول في المبحث الأول لمحة عامة عن بلدية المخاطرية من تقديم تعريف لبلدية في المطلب الأول والتعرف على هيئات البلدية في المطلب الثاني، أما في المبحث الثاني نتطرق إلى نظام الرقمنة بالبلدية من خلال التعرف على رقمنة الإدارة ببلدية ومعرفة مختلف التطبيقات والبرامج المستخدمة في الاتصال الالكتروني ببلدية في المطلب الثاني ، أما المبحث الثالث فخصص لما تلعبه الرقمنة الإدارية من دور في تحسين الخدمة العمومية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فتحدثت عن دورها في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية وفي الأخير نختم البحث بخلاصة عامة تبين ما مدى نجاعة هذه الرقمنة وما هي الصعوبات التي تعترض طريقها مع محاولة إيجاد بعض الحلول المناسبة في الخاتمة.

في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يمس مختلف جوانب الحياة ومنها الإدارة العمومية، تعمل الحكومة الجزائرية على الارتقاء بالخدمات العمومية عبر رقمنة الإدارة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة والعصرية، وهذا بقصد ربح الوقت والجهد والتكلفة ومواكبة المتطلبات المجتمعية المتزايدة، مع محاولة اللحاق بركب العالم المتطور وإرساء معالم تنمية محلية قوية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تحديد الأطر المفاهمية لكل من الرقمنة الإدارية في المبحث الأول، الخدمة العمومية في المبحث الثاني ،التنمية المحلية في المبحث الثالث، كما تم تقسيم كل مبحث إلى مطلبين.

المبحث الأول :مفهوم الرقمنة الإدارية

لقد أدى التطور السريع للتقنية إلى بروز نموذج إداري جديد، فرضه التنافس والتحدي المتزايد أمام النظم الإدارية البيروقراطية لتحسين أعمالها وجودة خدماتها، وهذا سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم الرقمنة الإدارية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتحدث عن أهميتها وأهدافها[1].

المطلب الأول :تعريف الرقمنة الإدارية

إن مفهوم الرقمنة الإدارية مرتبط كثيرا بالإدارة الالكترونية، حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الالكترونية وتعرف على أنها إستراتيجية إدارية لعصرنه المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال امثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال امثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر**، مجلة صوت القانون العدد 7، ص 38

ويمكن تعريفها على أنها عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة، عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق Management paerless.ومن هنا نقول إن الرقمنة الإدارية هي تتمثل في استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من اجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد.

وقد عرفها بعض المختصين بأنها إدارة بلا ورق ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة وتعتمد أساسا على وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

وتعرف أيضا على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز الخدمات والمعاملات الإدارية،كما تعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقديم الخدمات والمعلومات المطلوبة للمواطنين والمستفيدين بالوسائل الالكترونية الحديثة[1].

المطلب الثاني :أهمية الرقمنة الإدارية وأهدافها

أولا : أهمية الرقمنة الإدارية

إن الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، حيث يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين، إن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية ،حيث إن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الأوراق يمكن إن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية ،وفي هذا الشأن،يقول الخبير الاقتصادي والوزير الأسبق ،إن تنمية مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها بشكل فعال سيدفع نحو إدارة فعالة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، كما أشار أيضا أن الرقمنة الإدارية وتعميمها في كل القطاعات أصبحت ضرورة لا مفر منها وسيكون لهما اثر ايجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية

[1] عبد السلام عبد اللاوي،المرجع نفسه، ص 40

الاجتماعية والاقتصادية للبلاد لاسيما في ظل التطورات التكنولوجيا الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم مضيفا أن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية[1].

ويرى ذات الخبير أن الهدف المتوخى من عصرنة و رقمنة الإدارة هو الوصول إلى إدارة الكترونية إلى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني وجيز.

وبلغة الأرقام فان نسبة تغطية البلديات المقدرة ب 1541 بلدية بالوسائل التكنولوجية قدر في البلديات الكبرى 90 بالمائة، خاصة في العاصمة والولايات المجاورة وبالنسبة للبلديات النائية توجد وسائل تعرقل العملية من أهمها خطوط شبكة الانترنت .

ثانيا : أهداف الرقمنة الإدارية

يمكن حصر مجل أهداف الرقمنة الإدارية فيما يلي :

-تحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن.

-تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.

-زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات

-استيعاب عدد اكبر من العملاء في وقت واحد إذ إن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى انتظار في صفوف طويلة[2] .

-إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد ممكن يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء .

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقها العربية**، السعودية، 2012، ص 36

[2] فاروق سيد حسن، **الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة**، بيروت : دور الراتب الجامعة، ص 22

-القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.

-التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهمها الحديث

-إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

-فتح المجال للولوج التدريجي إلى عالم الإدارة الالكترونية .

-السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات .

-إعفاء المواطن من تقديم الوثائق الموجودة باينتها في قاعدة المعطيات ما لم يتم تغيرها بما في ذلك ملخص شهادة الميلاد الخاص S12

-تقليص الأخطاء الناتجة عن الحجز لان الحل يعتمد على الاطلاع المباشر على البيانات الموجودة في القاعدة المركزية .

-إلغاء عملية اخذ البيانات البيومترية للمواطنين الحائزين سلفا على وثائق بيومترية ماعدا في الحالات الضرورية التقنية أو التنظيمية .

-إعفاء المواطن من الملء اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية.

-السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات[1] .

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى إن مسار تطوير عملية الرقمنة وإدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تحسين

[1] سعد غالب ياسين، المرجع نفسه، ص 23

الخدمة العمومية استحدث تخصصات جديدة تستدعي التكوين والرسكلة للموظفين المختصين في مجال رقمنة الإدارة المحلية.

المبحث الثاني:مفهوم الخدمة العمومية

في إطار ممارسة الدولة لوظيفتها تتكفل بتقديم الخدمات لجميع مواطنيها دون تمييز ولا استثناء كخدمة التعليم والصحة والأمن والحماية والرعاية الصحية .....الخ سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم الخدمة العمومية في المطلب الأول و أنواع ومعايير الخدمة العمومية واليات تحسينها والتطرق إلى مختلف أنواعها واليات تحسينها في المطلب الثاني.

المطلب الأول:تعريف الخدمة العمومية

عرف الخدمة العمومية على أنها تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة ولذلك يركز الدكتور ثابت عبد الرحمن إدريس في تعريفه للخدمة العامة على محورين.[1]

أولا-الخدمة العمومية كعملية: حيث يمكن اعتبار الخدمة التي تقدمها المنظمات الحكومية على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات وبالنسبة للمدخلات فان هناك ثلاثة يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة وهي:

أ- الأفراد: إذ يمثل المواطن طالب الخدمة أهم المدخلات في عمليات الخدمة العامة .

[1] عاشور عبد الكريم، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة**: جامعة قسنطينة : الجزائر، 2010، 40

ب- الموارد: حيث يمكن أن تصبح مختلف الموارد والأشياء هي أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة المقدمة من المنظمات العامة مثل خدمات رخص مرور، حركة السيارات والحالة المدنية.

ج- المعلومات: من خلال استغلالها ويعكس هذا المدخل الجانب الحديث للخدمة العمومية كمحصلة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانيا- الخدمة العمومية كنظام[1]:

يتكون هذا النظام من أجزاء مختلفة تشمل:

أ- نظام عمليات تشغيل أو إنتاج الخدمة: وفقه يتم عمليات التشغيل على مدخلات الخدمة لإنتاج العناصر الخاصة بها.

ب- نظام تسليم الخدمة: وفقه يتم تجميع نهائي لعناصر الخدمة، ثم التسليم النهائي لها بإيصالها للمواطن طالب الخدمة ويتضمن مفهوم الخدمة العامة كنظام شكلين، الأول خدمة عامة مرئية أو منظورة لمستقبل الخدمة (المواطن)، والشكل الثاني خدمة عامة غير مرئية أو غير منظورة ، ويطلق عليها جوهر الخدمة الفني[2].

المطلب الثاني:أنواع ومعايير الخدمة العمومية واليات تحسينها

أولا : أنواع الخدمة العمومية:

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة يمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية:

[1] Jean-Ludovic Silican, la situation du service public de la fonction publique France, France sans date,p 20

[2] عاشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص41

01- من حيث تجانس الخدمة:

أ- خدمات إدارية : مثلا خدمة الحالة المدنية والوثائق المتعلقة بحركة الأشخاص والسيارات...الخ.

ب- خدمات اجتماعية وثقافية: كخدمة التمدرس الإلزامي، النقل المدرسي، الخدمات الصحية...الخ.

ج- خدمات صناعية وتجارية: مثلا خدمة مؤسسة المياه، خدمة مؤسسة نقل النفايات...الخ.

02- من حيث طبيعة الخدمة:

أ- من حيث طبيعة الخدمة المقدمة: نجد صنفان، خدمة فردية وخدمة جماعية .

ب- من حيث طبيعة استهلاك الخدمة: نجد صنفان، خدمة ذات استهلاك إجباري وخدمة ذات إستهلاك إختياري.

ج- من حيث طريقة تحمل تكلفة الخدمة: نجد في هذه الحالة ثلاثة أصناف من الخدمات، خدمة مجانية تقدم دون مقابل تتحمل تكلفتها كليا الخزينة العمومية مثل حملات التلقيح، الأمن العمومي، الإنارة العمومية، مكافحة الملوثات، صيانة الطرق ...الخ، وخدمة بمقابل، يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها مثلا نقل النفايات المنزلية ، التزويد بالماء الصالح للشرب ...الخ، وخدمة مدعمة، يتحمل تكلفتها جزئيا المستفيد مثلا في قطاع السكن بصيغه المختلفة، النقل المدرسي ...الخ[1].

[1] شنوفي نور الدين، دروس في المناجمنت، جامعة التكوين المتواصل، ص 05

03- من حيث تسويق الخدمة:

أ- صنف الخدمات غير المسوقة المقدمة والمفروضة على الجميع (مواطنين ومقيمين)، والحصول عليها مجاني، وإنتاجها يمول بواسطة أموال عمومية، مثلا: الأمن، الإنارة العمومية، النظافة العمومية حماية البيئة ، مكافحة الملوثات ...الخ[1].

ب- صنف الخدمات المسوقة والمقدمة للأفراد بشكل إختياري، وطريقة الحصول عليها بمقابل يغطي إجمالي تكلفة الخدمة المقدمة (مثلا حقوق الماء، رفع النفايات المنزلية...الخ)، أو تكون مدعمة جزئيا من الخزينة العمومية (مثلا النقل المدرسي، تذكرة الدخول للملاعب والأماكن العمومية...إلخ).

ثانيا: معايير الخدمة العمومية:

من خلال نتائج الأعمال والدراسات التي خلص إليها معظم العلماء الباحثين في مجال المناجمنت

العمومي، أكدوا أن كل عملية التسيير لنشاطات الخدمة العمومية ينبغي عليها أن تستخدم قواعد مشتركة، تعد بمثابة قيم تستمد منها شرعيتها وصفاتها، والمتمثلة في المعايير التالية:

1- معيار المساواة: يعبر هذا المعيار عن عدم التميز بين المواطنين على أساس الأصل أو المعتقد أو اللون أو الانتماء الحزبي ....إلخ فهذا المعيار يفرض المساواة بين المستفيدين في حالة وجودهم في وضعيات متماثلة.

2- معيار الاستمرارية: هذا المعيار يتطلب الأداء الدائم للخدمة العمومية لضمان إستمرارية الرفاهية الاجتماعية والرقي العام للمواطنين من خلال توفير الحاجات المشتركة الضرورية لهم ، وهذا ما يتعين على الدولة حماية المؤسسات والإدارات العمومية من حالات الفشل والإفلاس ،كما يستوجب كذلك في حالات

[1] شنوفي نور الدين، مرجع نفسه، ص 06

الإضراب الشرعي لعمال القطاع العمومي، الإلتزام بالحفاظ على الحد الأدنى في أداء بعض نشاطات الخدمات العمومية.

3- معيار التطور: هذا المعيار يسمح بتكيف محتوى الخدمة العمومية مع التطور الاجتماعي والتقدم التقني من جهة واحتياجات المستفيدين من جهة أخرى، مثلا إدخال البطاقات البيومترية في الحالة المدنية ومعالجة العمليات الجارية الحسابية بالنظم الآلية الحديثة[1].

4- معيار المجانية النسبية: إمتدادا لمعيار المساواة بين المواطنين في حالة ما إذا كانت وضعياتهم متباينة (من حيث مستوى الدخل)، يتم اعتماد سلم يبين هذا التباين بحيث يدرج في أعلى هذا السلم الخدمات العمومية التي يكون الوصول إليها مجانيا للجميع، مثلا خدمة الصحة والأمن ...إلخ، ثم ترتيب الخدمات تنازليا حسب نوعية الخدمة ومستوى دخل المستفيد، بحيث تتعدد التسعيرات وتتدرج إلى غاية أسفل السلم، أين يقتضي معيار المساواة في التعامل، بالحصول على الخدمة العمومية بمقابل، مثل أغلبية الخدمات العمومية ذات الصفة الصناعية والتجارية، كالسكن، التزويد الماء الصالح للشرب ، السياحة والترفيه ويكون هذا التسعير خاضعا لثمن تقريبي قابل للمراجعة دوريا[2].

5- معيار الشمولية: إنطلاقا من مفهوم الخدمة العمومية كونها خدمة أساسية يكون حق الاستفادة منها مكفولا لكل المواطنين، لأنها تعتبر ضرورية في أغلب الأحيان، ومن ثم فإن هذه الخدمة ينبغي أن تكون في متناول جميع المواطنين، والسماح لهم بالوصول إليها بشروط مواتية لقدراتهم ومستويات معيشتهم.

---

1 صلاح عباس، **العولمة والتطور الفكر الاداري**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 37

2 -Jean Horgues-Débat, Service public et au public: de quoi parle-t-on ? Association Pour LE Développement en réseau des Territoire et des services France novembre 2007, p 26

6- معيار الفعالية: الخدمة العمومية هي كل الأنشطة التي تثبت فيها عجز السوق في التصحيح الذي يحصل في حالات الاستغلال غير المتوازن بين المناطق، فتوفير بعض الخدمات العمومية

الجوارية، في مجال النقل والاتصالات والتعليم والصحة والأمن وشق الطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة، يسهم في خلق التوازن الجهوي والحفاظ على مزاولة النشاطات خارج التجمعات السكانية الكبرى، وعليه فإن مثل هذه الخدمات تجعل تهيئة وتنمية هذه المناطق أكثر فعالية.

7- معيار التضامن: الخدمة العمومية هي تعبير عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين تتولى الدولة قيادته وتجسيده ميدانيا، من خلال محاربة ظاهرة الفقر والحرمان[1] .

ثالثا :آليات تحسين الخدمة العمومية:

انطلاقا من نص المادة 05 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية التي تضمنت ممارسة البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها، وأنها تساهم مع الدولة في ممارسة هذه الإختصاصات.

01 - هيئات مركزية

أ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية عن مشروع هيكل تنظيمي جديد للوزارة يأتي إنسجاما وتوجهات الحكومة الرامية إلى ترقية وتحسين الخدمة العمومية بالإدارتين المركزية والمحلية حيث سيتم من خلال الهيكل التنظيمي الجديد، استحداث على مستوى الوزارة ثلاث مديريات جديدة وهي مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية، المديرية العامة للتنمية المحلية، ومديرية العصرنة هذه الأخيرة التي سيكون على عاتقها إطلاق مختلف البرامج الهادفة إلى إصلاح الخدمة وتحسين مردودية الإدارة العمومية و عصرنتها، وستوجه هذه

[1] صلاح عباس، المرجع السابق، ص 38

البرامج إلى جميع مصالح الوزارة عبر الوطن بما فيه الجماعات المحلية من ولايات ودوائر وبلديات، كما تقوم الوزارة بتحديث نظام المعلوماتية والاتصال، ضمن نشاطات القطاع التي تحظى بالأولوية، من خلال[1]:

- إعداد شبكة معلوماتية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- إعداد نظام متابعة وتقييم مشاريع وبرامج التنمية.

- وضع نظام إعلامي جغرافي لمتابعة العمليات المحلية في مجال الاستثمار.

- إنشاء قاعدة بيانات ومؤشرات اجتماعية اقتصادية للبلديات.

- تكوين مستخدمي البيانات على استعمال نظام المتابعة على مستوى 48 ولاية.

02 - هيئات بلدية

أ - هيئة المداولة

ب- المجلس الشعبي البلدي

- التشكيلة:

تحدد تشكيلته عن طريق الإقتراع العام، المباشر والسري لمدة 05 سنوات، بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة والتي يجب أن تكون مقبولة من طرف حزب أو عدة أحزاب طبقا لأحكام القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات تتغير المقاعد المطلوب شغلها بحسب التعداد السكاني للبلدية من 13 إلى 43 عضو، توزع بالتناسب مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة حسب المـــادة 66 من نظـام الإنتخابات، مع

[1] صالحي عبد الناصر، **الجماعات الإقليمية بين التبعية والاستقلالية**، الجزائر: جامعة بن عكنون، 2012، ص 30

مراعـاة أحكـام القانـون العضـوي رقـم 12-03 المؤرخ فـي2012/01/12 المحدد لكيفيـات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة[1].

ساهم قانون الانتخابات 12-01 في زيادة حجم المجالس، ذلك لأن قلة عدد الأعضاء في ظل القانون القديم أدى بالكثير من البلديات إلى الوصول إلى طريق مسدود حول مسألة تسير البلدية، وإن كبر حجم المجلس البلدي يسمح بتمثيل الاتجاهات السياسية المختلفة ويوفر العدد الكافي لعضوية اللجان ويحقق ربط جمهور أكبر بالمجلس المحلي.

- الاختصاصات:

يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية يمارس صلاحياته في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية والأمن وكذا حفظ الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وهذا في حدود الإمكانيات المالية المتوفرة.

وباعتبار البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، فالمجلس الشعبي البلدي يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكنه في هذا المجال إستعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة ، وهنا فُتح الباب لإستعمال الوسائط الإلكترونية والمواقع الإجتماعية لزيادة التواصل بين المواطنين وممثليهم[2].

[1] المادتين 65 و 72 من القانون العضوي رقم 12 – 01 المؤرخ في 12 – 01 -2012 المتعلق بقانون الانتخابات

[2] لعبدي إسماعيل، **أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر**، الجزائر: جامعة بسكرة، 2010، ص 26

وفي نفس السياق، أسس القانون البلدي لشفافية التسيير المحلي ومبادئ لتفعيل الرقابة الشعبية حيث أجاز تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين، هذا إلى جانب علنية جلسات المجلس التي تكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة المبرمجة، بإستثناء دراسة

الحالات التأديبية للمنتخبين ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام التي تكون مغلقة.

وفي شق آخر، المادة 12 من القانون 11-10[1]، وبغية دعم المشاركة في التسيير، أوجبت على المجلس المنتخب السهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

- لجان المجلس الشعبي البلدي

يشمل مجال تدخل اللجان خمسة (05) ميادين هي الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد

البحري، الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

إن تجانس تشكيلة اللجان وتفرغ رؤسائها وانتدابهم لمهامهم وتقاضيهم علاوات لقاء ذلك، لهو أكبر دليل على التسهيلات والتحفيزات التي منحها القانون البلدي للمنتخب، لأداء عهدته الإنتخابية على أكمل وجه بما يتناسب وتطلعات أصحاب السلطة الفعلية " الشعب ".

03 - الإدارة البلدية

طبقا لأحكام المادة 126 من قانون البلدية 11-10 فإن تنظيم الإدارة البلدية يحدده القانون حسب أهمية الجماعة وحجم المهام المسندة إليها، وتوضع هذه الإدارة تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي

[1] المادة 12 من القانون رقم 11 – 10 المؤرخ في 22 – 06 -2011 (المتعلق بالبلدية)، الجريدة الرسمية، العدد 37

البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية، كما يمكن للبلدية إحداث مندوبيات أو ملحقات بلدية وإحداث مصالح عمومية إلى جانب مصالح الإدارة العامة لتلبية حاجيات مواطنيها وإدارة أملاكها[1].

أ – الإدارة العامة للبلدية

أهم ما جاء به قانون البلدية الجديد أنه إستحدث هيئة جديدة للبلدية وهي الإدارة البلدية، وبذلك أدخل ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية شخصية الأمين العام، تنصرف إلى مصالح إدارية ومصالح تقنية.

هذه الهيئة تلعب دوار هام في تحسين الخدمة العمومية من خلال المهام الدورية المنوطة لها وتساعدها المصالح التقنية للدولة ، وللمواطن على الإدارة حقوق عدة تتجلي في:

– الحق في المساهمة في تحسين سير الإدارة بتقديم إقتراحات بناءة وفقا للمادة 33 من المرسوم 88-131 المؤرخ في 1988/07/04 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن، من خلال دفتر الملاحظات المفتوح على مستوى المصالح العمومية أو أي وسيلة أخرى موضوعة تحت تصرفه، وهنا يمكن استعمال الوساط الإلكترونية والمواقع الاجتماعية لطرح الإنشغلات على المسؤولين.

– حق الإطلاع على التنظيمات والتدابير التي تتخذها الإدارة والحصول على معلومات حول تنظيمها وسيرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها طبقا للمادة 11 من القانون 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم ، والمادة 08 من المرسوم رقم 88-131 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن.

[1] المادة 126 من القانون رقم 11 – 10 ا، ا(المتعلق بالبلدية) ، المرجع نفسه

– حق الحصول على أحسن استقبال من طرف الإدارة بتوفير الهياكل الملائمة وأحسن الظروف المادية والبشرية، والحق في التبليغ بأي عقد أو وثيقة يكون مضمونها ضده تبعا لنص المادتين 13 و37 من المرسوم رقم 88-131 المذكور آنفا.

– حق إسلام الرد من طرف الإدارة على الرسائل والتظلمات التي يوجهها لها طبقا للمادة 11 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والمادة 34 من المرسوم رقم 88-131[1].

04- المصالح والمؤسسات العمومية البلدية

أ- المصالح العمومية:

تضمن البلدية سير مصالحها العمومية، والتي تهدف إلى تلبية حاجيات مواطنيها وإدارة أملاكها وبذلك تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية لها مهام عديدة ومتفرعة من شأنها ترقية الخدمة العمومية

ب- المؤسسة العمومية البلدية:

يمكن للبلدية إحداث مؤسسات ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري، ويمكن أن تتمتع هذه المصالح، بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن البلدية، طبقا للمادة 153 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية.

05 -إجراءات لتحسين العلاقة مع المواطن

أ – النشر والاستشارة

[1] المادة 11 من القانون 06-01 (المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته) والمادة 34 من المرسوم رقم 88-131

01- النشر

إلى جانب علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي وفتحها لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بالمداولة، وبالإضافة إلى تمكين كل شخص ذي صلة من الحصول على نسخة من المداولات والقرارات، فإن إجراء النشر للمداولات والقرارات هو إجراء من شأنه إضفاء شفافية على التسيير المحلي، إذ يُمكن المواطن من الإطلاع على نشاطات البلدية[1].

فبعد تبليغ جدول أعمال دورات المجلس الشعبي البلدي إلى الأعضاء، والذي يكون إما بواسطة ظرف محمول، أو عن طريق الوسيلة الإلكترونية بناء على طلب صريح من أعضاء المجلس، يعلق جدول الأعمال عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور بمجرد استدعاء الأعضاء، طبقا لنص المادة 08 من النظام الداخلي للمجلس.

كما يشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي على تعليق المداولات في المكان المخصص لذلك وهذا ما نصت عليه المادة 30 من القانون البلدي بقولها: " تعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية ،تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية 08 أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون"، وباستثناء المداولات المتخذة في جلسات مغلقة، يعلق مستخرج المداولات في مواقع مخصصة للإلصاق ولإعلام الجمهور، على مستوى مقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة، ويجب أن يكون مكان تعليق المستخرجات محفوظا بواسطة واجهات زجاجية و/أو شباك معدني، مع إبقاء تعليقها لمدة لا تقل عن شهر واحد أو حتى نفاذ آجال الطعن على الأقل، ويجب أن يكون مكان التعليق في متناول الجمهور وسهل الإطلاع، كما يمكن للمجلس نشرها بصفة إضافية بوسيلة

[1] المادة 20 من القانون المتعلق بالبلدية 11 – 10 ، مرجع نفسه

رقمية، أما المداولات التي محتواها يتضمن أحكاما فردية فيبلغ المستخرج للمعنيين دون الإلصاق بالأماكن المخصصة لذلك، طبقا للمادة 33 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي البلدي.

أما قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي، لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر، إذا كان محتواها يتضمن أحكام عامة، أو الإشعار الفردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى، طبقا للمادة المادة 97 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية[1].

02- الاستشارة

زيادة على حق استشارة الوصاية في المسائل ذات الصلة بالبلدية، فرئيس المجلس الشعبي البلدي يحدد بالتشاور مع باقي أعضاء الهيئة التنفيذية مشروع جدول أعمال الدورات ، هذا الإجراء من شأنه تقييد الرئيس وعدم إنفراده في اتخاذ القرار.

وفي شق آخر، أجازت المادة 13 من قانون البلدية، لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم، هذه الاستشارة من شأنها تقويم عملية اتخاذ القرار، من خلال اتخاذها في إطار مجلس محلي موسع.

ب- عصرنة التسيير

وتتطلب عصرنة أنماط التسيير في الإدارة، حركة متزامنة ومتزاملة تتمثل في تحديث التجهيزات والوسائل، خاصة ونحن في وقت تشهد تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطورا سريعا في شتى المناحي فتقدم البلدية في هذا الميدان، يعتبر من الأولويات لأنه يسمح بتحديد نقاط العمل وإستراتجية للتحسين

[1] المادة13، 20،33،97 من القانون(المتعلق بالبلدية) 11 – 10، مرجع نفسه

من جهة، والعلاقة مع المواطن من جهة أخرى، ومثال ذلك إطلاق عملية سجل الحالة المدنية الإلكتروني ورغم أنه أقتصر على شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية للحالة المدنية، إلا أنه يؤسس لما هو أفضل حيث أصبح بإمكان المواطن الجزائري استخراج شهادة ميلاده الأصلية من البلدية الأقرب دون اللجوء إلى البلدية مكان الولادة، في إنتظار تعميم العملية على باقي وثائق الحالة المدنية كإجراء أولي[1].

أما التطلعات المستقبلية التي يجب إدراجها ضمن الآفاق القريبة، إستبدال المكاتب الخاصة بالاستقبال، بمواقع وبوابات إلكترونية تحتوى مختلف الوثائق التي يستخدمها المرتفق، بالإضافة إلى توفير الخدمات عن بعد دون تنقل إلى مقر الإدارة، ويسمح هذا النمط من التسيير بتجاوز العقبات الزمنية المتمثلة في أوقات الغلق والفتح والعقبات المكانية المتمثلة في المسافات والعقبات البيروقراطية، فالإدارة البلدية أحوج ما تكون لهذا النمط من التسيير.

ومن جانب آخر وعلى المدى المتوسط، يمكن استبدال أعوان الشباك بقارئات آلية، سيما وأن المشرع الجزائري ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-210 منح رقم تعريفي وطني للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية والرعايا الأجانب المولودين في الجزائر القاطنين بها بصفة منتظمة، إذ يصبح بذلك كل مواطن يعادله رقم تعريفي يتكون من 18 رقم، وهو نفسه الذي يدون على شهادة الميلاد 12 خ ، وهذا في إنتظار تجسيد مشروع بطاقة التعريف البيومترية[2].

أما في نطاق إدارة إدارة، وبعد أن تم ربط البلديات والدوائر والولايات بشبكة الألياف البصرية فإنشاء شبكات إتصالية محلية لدى الجماعات الإقليمية وربطها بعضها ببعض أصبح مطلب ضروري ولما لا ربط كل الولايات مع بعض عن طريق الشبكات المتوسطة MAN (network Metropolitan area) والشبكات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14 -75 المؤرخ في 23 -01 -2014 (المحدد لقوائم الحالة المدنية)، الجريدة الرسمية، العدد 11

[2] المرسوم التنفيذي رقم 14 -75، المرجع نفسه

الموسعة WAN (Wide Area Network)، والتي تظهر أهميتها في تبادل الوثائق والمراسلات بين مختلف الإدارات، وكذلك القيام بالأعمال المشتركة والتي تحتاج إلى تنسيق ووضع خادمات بريد إلكتروني لضمان وصول المراسلات في أسرع وقت ممكن خلال تنقلها من وإلي الإدارات المختلفة[1].

المبحث الثالث :مفهوم التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تشكل الركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة لدخل وفي هذا المبحث سنتطرق في مطلبين إلى تعريف التنمية المحلية في المطلب الأول وأنواعها وأهدافها في المطلب الثاني .

المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية

تعريف التنمية المحلية :إن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية الدولة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها :العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومسعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن .

وعرفت التنمية المحلية أيضا : بأنها العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم .

[1] حمادو سليمة، **إصلاح الجماعات المحلية كخيار استراتيجي**، جامعة الجزائر 03 ، ديسمبر 2012، ص 130

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بان التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيره آو بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[1] .

وفي الأخير يمكن القول إن التنمية المحلية هي عملية البحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم المحلية . وهي عملية تفاعلية تقوم على تشارك الجهود بهدف الانتقال بالمجتمعات المحلية من وضع ما إلى وضع أحسن منه عبر الرفع من مستوى المعيشة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية[2].

المطلب الثاني :أنواع التنمية المحلية وأهدافها

أولا: أنواع التنمية المحلية :

إن للتنمية المحلية عدة أنواع ومجالات التي من شانها أن تغير وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية يمكن ذكر أنواع التنمية المحلية فيمايلي[3]:

أ – التنمية الاقتصادية:تعد التنمية الاقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة وذلك لان التغيير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية والسياسية .

[1] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012)، ص 54

[2] حسين عبد القادر، المرجع نفسه، ص 55

[3] فؤاد بن غضيان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة 1 2016، ص 31

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها ،ويمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من اجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من اجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ويتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح في ما بعد بتسهيل عملية الإنتاج ونقل المنتجات والاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحق أقصى إشباع.

ب – التنمية الاجتماعية والثقافية : إن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت وتجسيد التنمية المحلية الاجتماعية يمر من توفير كافة وسائلها لرفع مستويات المعيشة وإشباع حاجات المواطن المحلي والوصول به إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية .

وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والتي تعداهم عناصرها :

–التعليم بما فيه من إنشاء للمدارس التي تساعد على تعليم الصغار ومكافحة الأمية بين الكبار

–الصحة من برامج وقائية جنبا إلى جنب مع النواحي العلاجية[1] .

[1] فؤاد بن غضيان، المرجع نفسه، ص 32

-السكن وذلك من توفير السكن للإفراد من اجل القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية من انحلال خلقي وإجرام بكل أنواعه[1].

جـ - التنمية السياسية:تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من اجل المساهمة في شؤونه والمشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة وحتى يتم ذلك يجب أن يكون الفرد، فالمجتمع المحلي مدركا لكل حقوقه وواجباته كما يجب أن يتمتع بحق التصرف واختيار ممثليه الذين يراهم الاكفا لخدمته كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.

د - التنمية الإدارية: إن التنمية الإدارية هي تعبير حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي في تظم أيضا المجال الإداري حيث لايمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم، والقيادة الإدارية لابد أن تحوز رصيد عال من المعرفة والخبرة وأن تكون مواكبة للمستجدات في الإطار المنهجي وفي الإطار التطبيقي وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية. ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين بإستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية :

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى راقي متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات وتتمثل أهداف التنمية المحلية في :

[1] فؤاد بن غضيان، المرجع السابق، ص 33. 34

-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها على نطاق شامل .

-القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للإفراد[1].

-توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمتجمعات السكنية خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقالية الدولة الحد من الهجرات الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي .

-شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية .

-استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري وتعبئتها من اجل تحقيق تنمية ذاتية وقلاع محلي .

- إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة والتي طغى عليها الشعور بالتفوق، الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة .

[1] فؤاد بن غضيان، المرجع السابق، ص 35

– سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات .

– تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية.

– التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

– تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فعالية وكفاءة في المجالات السياسية[1].

– صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نمو متوازن مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.

في الأخير يمكن القول إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية الى أعمال وخدمات الكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه في تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وتمكين الإدارة من التخطيط بكفاءة لتحقيق تنمية محلية شاملة.

[1] فؤاد بن غضيان، المرجع السابق، ص 35 .36

تعتبر البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون، ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية كما تعتبر القاعدة اللامركزية ومكان للممارسة المواطنة وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسين الخدمات المقدمة له.وتعتبر الرقمنة الإدارية من احد الرهانات التي تراهن عليها الإدارة المحلية من اجل تطوير الخدمات المقدمة خاصة على مستوى البلديات وسنحاول في هذا الفصل دراسة الرقمنة الإدارية في بلدية المخاطرية وقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي: المبحث الأول سنتاول فيه لمحة عامة عن بلدية المخاطرية ،المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى نظام الرقمنة ببلدية المخاطرية أما المبحث الثالث فتناولت فيه اثر الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية ببلدية المخاطرية كما قسمنا كل مبحث إلى مطلبين .

المبحث الأول :لمحة عامة عن بلدية المخاطرية

في هذا المبحث سنقوم بالتعريف ببلدية المخاطرية مع ذكر لمحة تاريخية عنها وموقعها الجغرافي والتركيبة السكانية واهم خصائصها ومشاريعها التنموية في المطلب الأول :تعريف بلدية المخاطرية اما في المطلب الثاني فتطرقت إلى هيئات بلدية المخاطرية.

المطلب الأول:تعريف ببلدية المخاطرية

تعتبر بلدية المخاطرية من أقدم بلديات الولاية فقد كانت في عهد الاستعمار تسمى بني غمريان تابعة للبلدية الكبرى براز التي كانت تمتد من بلدية مليانة إلى غاية بلدية العطاف وشهدت البلدية مواقف تاريخية في عهد الثورة التحريرية في شكل معارك شنها المجاهدون ضد الاستعمار الفرنسي والمعروفة بمعركة تطويلت[1]

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

الشهـــيرة ، خلفـــت مثل هذه المعـــارك شهـــداء معروفين بالمنطقة وعلى المستوى الوطني، وبعـد الاستقلال أنشئت بلدية المخاطرية على إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 عن البلـــدية الام العـــامـــــرة.

– الموقع الجغرافي: تقع بلدية المخاطرية شمال ولاية عين الدفلى على بعد 03 كلم عن مقر الولاية و 15 كلم عن مقر الدائرة .الحدود: تحدها من الشمال بلدية مسلمون (ولاية تيبازة)، من الشرق: بلدية عريب، من الغرب : بلدية العامرة و من الجنوب : بلدية عين الدفلى[1] .

– المساحة : تبلغ مساحة بلدية المخاطرية70 كلم2 مشكلة أساسا مما يلي: – الجبال 50% من مساحة البلدية .– الهضاب والمرتفعات 20% من مساحة البلدية .– السهول 30 % من مساحة البلدية .

– المناخ : يسود البلدية مناخ البحر الأبيض المتوسط الحار و الجاف صيفا و الممطر البارد شتاء، تتراوح درجات الحرارة الموسمية ما بين 40° في فصل الصيف و 18° في فصل الشتاء أما عن معدل تساقط الأمطار خلال السنـة يصـل إلى 470 مم .

– السكان: يبلغ عدد سكان البلدية حاليا بـ 18998 نسمة موزعين كما يلي : 1– التجمع الرئيسي: 1284 نسمة

–التجمعات الثانوية:

الحمادشية : – سيدي لكحل – بوكعبن – المغارسة – تارغوث .

– المناطق المبعثرة.

العمارشة. ، البلايلية

الخضايرية ، العثامنية

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

-أهم المؤسسات العمومية والاقتصادية (داخل إقليم البلدية) تعتبر بلدية المخاطرية منطقة فلاحية بالدرجة الأولى بامتياز بها ثلاث تعاونيات فلاحية للخواص مهمتها إنتاج الحليب البقر وبيعه لمعمل الحليب ومشتقاته بعريب والتي تعتبر كمؤسسات صغيرة اقتصادية ، فنهيك عن ذلك لها مؤسسات أخرى منجميه وتتمثل في ستة (06) مرامل وهي :

- مرملة محمودي الموجودة بمنطقة الكلاتيم .
- مرملة أزهار الموجود ة بمنطقة الكلاتيم .
- مرملة بجيستار الموجودة بمنطقة العمارشة .
- مرملة عزرين الموجودة بفرقة المغارسة .
- مرملة بلطرش الموجودة بمنطقة العمارشة .
- مرملة سوفيديس الموجود بمنطقة وادي أبدى[1].

[1] البلدية، مكتب الأرشيف، بتاريخ 20 – 04 -2018

(شكل رقم 01- مكتب الأرشيف-)[1]

(شكل رقم 02- مكتب الأرشيف-)

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

التربيـــــــــة

1- التعليـــم

جدول رقم 01 من اعداد الطالب [1]

المرحلة الابتدائية

✓ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية هو 2249 تلميذ ينقسمون عبر 08 مدارس ابتدائية .

عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ موسم 2018/2017

المرحلة المتوسطة

✓ عدد تلاميذ المرحلة لمتوسطة 1206 ينقسمون على متوسطتين

عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ موسم 2018/2017

المرحلة الثانوية

✓ عدد تلاميذ المرحلة لمت لثانوية 489 طالب تؤطرهم ثانوية وحيدة .

عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ موسم 2018/2017
01	489

شكل رقم 03 – مكتب الأرشيف –

شكل رقم 04 –مكتب الأرشيف

شكل 05 – مكتب الأرشيف

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

2- التكوين المهني و التمهين

شكل رقم 06 – مكتب الأرشيف

تحتوي بلدية المخاطرية على ملحقة التكوين المهني و التمهين

الصحـــــــة

الصحـــة جدول رقم 02 من اعداد الطالب[1]

الهياكل	الموقع
قاعة علاج	01 تارغوث 01 سيدي لكحل 01 بوكعبن 01 المغارسة
عيادة متعددة الخدمات	01 المخاطرية مركز

التشغيـــل جدول رقم 03 من اعداد الطالب[1]

شكل رقم 07 – مكتب الأرشيف –

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

نمط التشغيل	عدد المناصب
البلدية	146
عقود إدماج حاملي الشهادات	22
الإدماج الاجتماعي	80
عقود الإدماج المهني	61
المجموع	453

الفلاحـــــــــــــة

تعتبر بلدية المخاطرية منطقة ريفية بمعنى الكلمة سواء من شساعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وعليه نجد المساحة غير المستغلة حوالي 80 هكتار و هي تمثل 12 بالمئة مساحة الكلية الصالحة للزراعة

جدول رقم 04 من اعداد الطالب

مساحة الغابات (هكتار)	المساحات المسقية (هكتار)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار)	مساحة الأراضي الجدباء (هكتار)	المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية
9815	**1800**	**5000**	**700**	**6200**

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

شكل رقم 08 – مكتب الارشيف[1]

الري

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

لقد سمح الموقع الجغرافي لبلدية المخاطرية وتمركزها السكاني أن تكون بالقرب من سهل الشلف

شكل رقم 09[1]

- 04 محطات للضخ

- 06 خزانات بمختلف الأحجام (2320 م3)

- آبار عميقة: 517 بئر تقليدي

- شبكة بطول 94.05 كلم.

- شبكة التطهير: 35.12 كلم.

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

البريد و المواصلات

شكل رقم 10[1]

- يوجد على مستوى البلدية مركز بريد بالمركز .

الشباب و الرياضة

- **الهياكل**

جدول رقم 05 من اعداد الطالب

الهياكل	العدد
- ملعب بلدي	01
- ملعب جواري	03
- قاعة الشباب	02
- قاعة متعددة النشاطات	01
مسبح بلدي مغطى	01

شكل رقم 11

المشاريع التنموية

[1] من إعداد الطالب، مكتب أرشيف بلدية المخاطرية

– المشاريع الممولة من ميزانية البلدية

جدول رقم 06 من اعداد الطالب[1]

عنوان المشروع	الغلاف المالي (دج)	الملاحظة
اقتناء مضختين ماء .ولوازمها	1.495.400.00	تم إقتناء مضخة واحدة أما الثانية على مستوى المراقب المالي

– المشاريع الممولة من ميزانية الولاية

جدول رقم 07 من اعداد الطالب

عنوان المشروع	الغلاف المالي (دج)	الملاحظة
اقتناء مضخة مائية	720.000.00	أغلقت العملية
إقتناء شاحنة ضاغطة ذات حمولة 08 م3	6.000.000.00	=
اقتناء شاحنة ضاغطة 08 م3.	6.800.000.00	=
إقتناء حافلة للنقل المدرسي	7.500.000.00	=
إنجاز جدار إحاطة بمقبرة سيدي موسى بسيد لكحل	3.000.000.00	تم طلب تغيير المقبرة إلى مقبرة سيدي الشيخ
إعادة الإعتبار للطريق المؤدي من الطريق الولائي رقم 03 إلى دوار الخضايرية على مسافة 1.5 كلم	10.025.262.00	تم التداول على الصفقة
ترميم المطاعم المدرسية	1.393.954.68	قيد الغلق

– المشاريع الممولة من ميزانية الدولة (برنامج المخطط البلدي للتنمية)

جدول رقم 08 من اعداد الطالب[1]

[1] من إعداد الطالب، مكتب الصفقات العمومية بلدية المخاطرية

عنوان المشروع	الغلاف المالي (دج)	الملاحظة
متابعة و ربط سكان النسيسة المحاذيتين لمتوسة لخضاري بشبكة التطهير	5.444.000.00	تم الإستلام المؤقت
متابعة و إنجاز شبكة التطهير بالنقاقزةمع المراقبة التقنية	19.381.000.00	الأشغال جارية
دراسة شبكة التطهيير بناعشية	1.380.600.00	قيد المصادقة
دراسة شبكة التطهيير بالرقاقعة	1.474.200.00	=
متابعة وإنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بسيدي لكحل والطواعلية	19.133.000.00	تم إبرام الصفقة
متابعة وإنجاز خزان شبكة المياه الصالحة للشرب بالكلاتيم		تم الإعلان المناقصة
إعامتابعة وإنجاز خزان مائي ذو سعة 500 م3 بمنطقة الكلاتيم	2.000.000.00	=
ربط شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب للمقارنية والعرايبية بشبكة المخاطرية مركز	1.986.000.00	الأشغال جارية

– المشاريع القطاعية

[1] من إعداد الطالب، مكتب الصفقات العمومية بلدية المخاطرية

1- السكن

جدول رقم 09 من اعداد الطالب[1]

عدد السكنات	الصيغة	الملاحظة
130 سكن ريفي	/	في طور الإنجاز

02- الموارد المائية

جدول رقم 10 من اعداد الطالب

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الملاحظة
أنجاز خزان ماء سعة 500 م3 بالكلاتيم	2017	في طور الإنجاز

- الهيكل التنظيمي .

[1] من إعداد الطالب، مكتب الصفقات العمومية بلدية المخاطرية

1)الهيكل التنظيمي للبلدية:

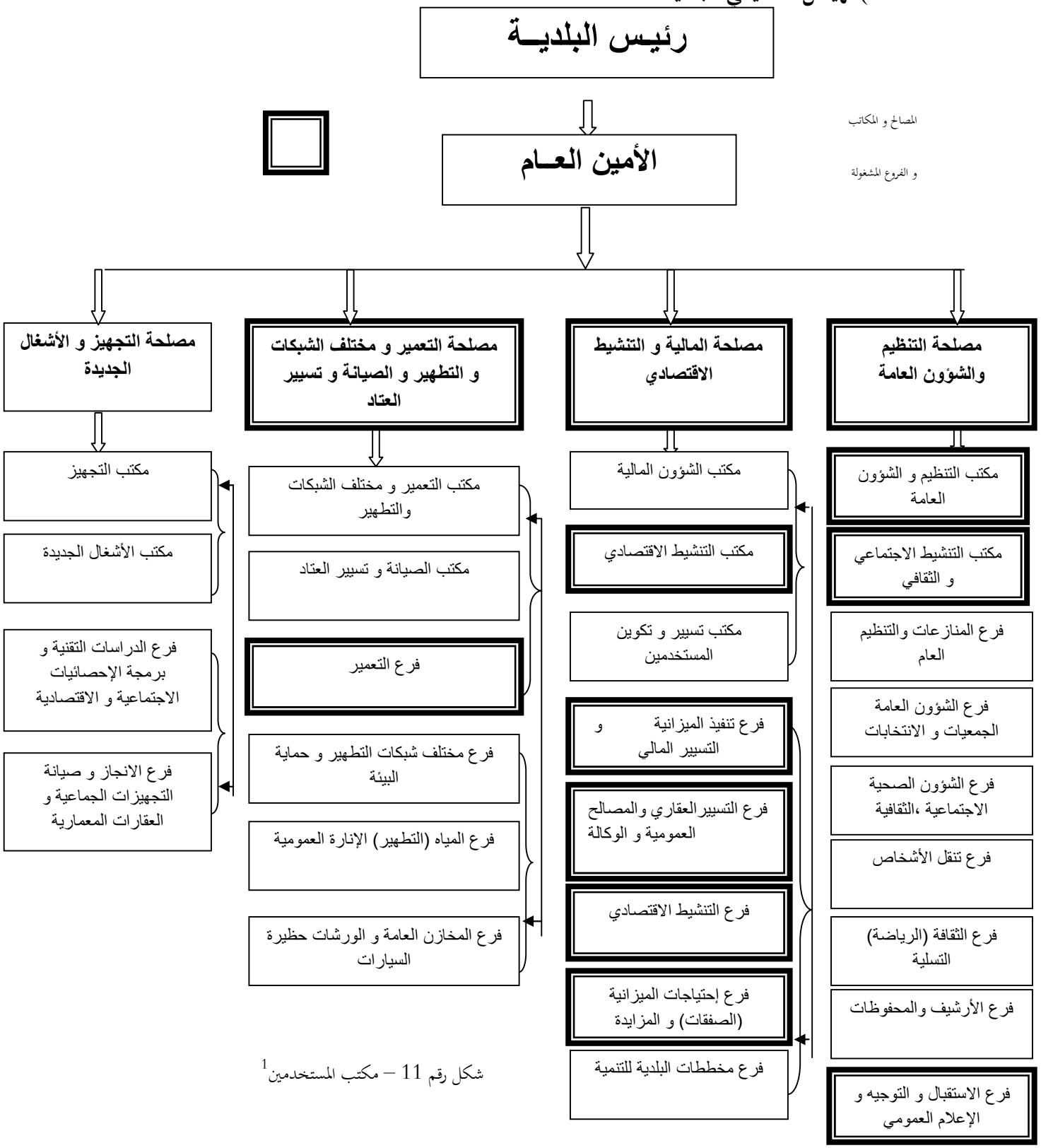

شكل رقم 11 – مكتب المستخدمين[1]

[1] من إعداد الطالب، مكتب المستخدمين بلدية المخاطرية

–مصالح البلدية و مهامها تشمل إدارة البلدية على ما يلي :– أمانة الرئيس. – الأمانة العامة. – المصالح (مصلحة التنظيم والشؤون العامة، مصلحة المالية والتنشيط الاقتصادي، مصلحة التعمير ومختلف الشبكات والتطهير والصيانة وتسيير العتاد، مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة).

المطلب الثاني:هيئات البلدية

تتوفر البلدية في تنظيمها كما عرضناه سابقا على عدة أقسام ومن أهمها هيئاتها وهي كاتلي:

أ – هيئة المداولة: وهي المجلس الشعبي البلدي،يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية المخاطرية من خمسة عشر عضو مشكلين من أربعة تشكيلات سياسية وهي كما يلي :

–حزب جبهة التحرير الوطني خمسة مقاعد وهم :جيلالي داودي ،رضوان مكي، موسى مطاي، امحمد بوعبدالله، محمد زراولة.

–القائمة الحرة الوحدة أربعة مقاعد وهم:احمد محرز، عبد القادر داودي، علي مكي، فريد بوررغة.

–حزب جبهة المستقبل ثلاثة مقاعد وهم:علي حمادوش،كمال بشاعة،بلال مقران.

–حزب الفجر الجديد مقعدين وهما:علي بسكري،عبد الله طيب.

–حزب التجمع الوطني الديمقراطي مقعد واحد وهو:جيلالي قداري.

ب – الهيئة التنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وهو جيلالي داودي عن حزب جبهة التحرير الوطني، وهو القاضي الامر بالصرف ومن مهامه [1]:

–المحافظة على الأموال والحقوق .

[1] مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 49-2017 المؤرخة في 14ديسمبر 2017

-تسيير إدارات البلدية والإنفاق ومتابعة ميزانية البلدية .

-إبرام العقود والصفقات وال حافظة على أملاك البلدية والحقوق العقارية.

جـ - إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية وهو السيد:جيلالي بن عريبة يخضع لسلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، وتمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول فيها.

كما يساعد الرئيس نواب في إطار قيامه بمهامه وبموجب المادة 69 من القانون البلدي رقم 11-10 المتعلق بالبلدية وبما إن بلدية المخاطرية مجلسها يتكون من خمسة عشر عضوا فان عدد النواب هوا ربعة نواب وبموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 50-2017المؤرخة في 14ديسمبر 2017 وبحضور كافة أعضاء المجلس الشعبي البلدي تم تعيين النواب كما يلي[1]:

-رضوان مكي عن حزب جبهة التحرير الوطني.

-موسى مطاي عن حزب جبهة التحرير الوطني.

-امحمد بوعبدالله عن حزب جبهة التحرير الوطني.

-علي حمادوش حزب جبهة المستقبل.

بإضافة إلى هذه الهيئات وطبقا لأحكام المادة 31 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية فانه يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة.وبموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية المخاطرية رقم 51-2017المؤرخة في 14ديسمبر 2017 وبحضور كافة أعضاء المجلس الشعبي البلدي واستنادا للمادة 36 من القانون البلدي رقم 11-10 التي تنص على انتخاب كل لجنة رئيسا من بين أعضائها فانه تم تعيين اللجان كمايلي :

[1] مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 50-2017 المؤرخة في 14ديسمبر 2017

01-لجنة الاقتصاد والمالية ولاستثمار

-جيلالي قداري عن حزب التجمع الديمقراطي:رئيس

-موسى مطاي عن حزب جبه التحرير الوطني: نائب الرئيس

-فريد بوررغة عن قائمة الحرة الوحدة:مقرر اللجنة.

02-لجنة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية

-علي بسكري عن حزب الفجر الجديد:رئيس

-أمحمد بوعبدالله عن حزب جبهة التحرير الوطني :نائب الرئيس

-علي مكي عن القائمة الحرة الوحدة:مقرر اللجنة

03-لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب

-محمد زراولة عن حزب جبهة التحرير الوطني:رئيس

-رضوان مكي عن حزب جبه التحرير الوطني :نائب الرئيس

-كمال بشاعة عن حزب جبهة المستقبل :مقرر اللجنة[1].

المبحث الثاني :نظام الرقمنة ببلدية المخاطرية

[1] مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 51- 2017 المؤرخة في 14ديسمبر 2017

في إطار تطوير المجتمع وفي ظل عصر الثورة المعلوماتية ومواكبة للتحول الهائل في مجال الاتصال تبنت الحكومة الجزائرية إطلاق مشروع الإدارة الالكترونية أو ما يطلق عليه بالرقمنة الإدارية في أواخر سنة 2013 وكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المبادرة من خلال تطبيق مشروع المواطن الالكتروني الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد أو ما يسمى برقم التعريف الوطني ،يمكن من خلاله استخراج الوثائق الإدارية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 10 دقائق .وفي هذا المبحث الذي قسمناه الى مطلبين سنتعرف في المطلب الأول على رقمنة الإدارة ببلدية أما في المطلب الثاني سنحدث عن الاتصال الالكتروني في بلدية مع مختلف الإدارات.

المطلب الأول: رقمنة الإدارة ببلدية المخاطرية

في إطار الرقمنة الإدارية تم وضع شبكات ربط مابين المؤسسات والوزارات لتكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية للتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية ،وتعتبر بلدية المخاطرية كغيرها من الإدارات المحلية التابعة للحكومة المركزية تلقت في إطار تطبيق مشروع الرقمنة الإدارية تعليمة للشروع في تطبيق إجراء الاستخراج الالكتروني للوثائق في قسم الحالة المدنية،وهذا عن طريق مراسلة تم تلقيها من طرف وزارة الداخلية بتاريخ :2015/09/105[1].

وقد شرعت بلدية المخاطرية في تطبيق هذا الإجراء استجابة لمحتوى هذه البرقية المستعجلة وبناءا على فحوى المراسيم التنفيذية للجريدة الرسمية كالتالي:

المادة01:في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة الالكترونية ،يتوجب إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني للحالة المدنية .

[1] مراسلة رقم 50 /2015 تم تلقيها من طرف وزارة الداخلية بتاريخ :2015/09/105

تتضمن جميع وثائق الحالة المدنية مكان وتاريخ الإصدار ،ويخصص لكل وثيقة منها رقم يعد مرجع لهما وتكون مطابقة للمواصفات التقنية.

وقد شملت العملية بالأخص وبدرجة كبيرة وثائق الحالة المدنية وفي هذا الإطار تم استعمال كلمة وثائق بدلا من عقود هذا لان كلمة عقود لا تناسب الحالات اللازمة لشخص الإنسان فسجلات الحالة المدنية سجلات لم تخصص هي لإثبات عقود التعامل بين المتعاقدين بل هي متخصصة لإثبات أمور تتعلق بحالات الأشخاص أمر القانون بإثباتها.وشملت الوثائق التالية:

-وثيقة الميلاد رقم 12:وهي الوثيقة التي تثبت حياة المواطن وعدم موته وهي وثيقة ضرورية في حياة المواطنين وقد نصت عليها المادة 25 من القانون المدني والمتضمنة: تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته ومنه لابد من التصريح بالولادة.

تحتوي هذه التطبيقية على كل عقود الميلاد على مستوى بلدية المخاطرية و البالغ عددها 31000 ، و يمكن من خلالها استخراج شهادة الميلاد المؤمنة و التي تمتاز بخصائص أهمها :

- تطبع على ورق خاص (ورق مؤمن بوسائل متطورة لمنع أي محاولة تزوير).

- تستخرج نسخة واحدة فقط .

- فيها رقم التعريف الوطني الذي يسمح بالكشف عن أي محاولة استنساخ[1].

-وثيقة الزواج:وثيقة تثبت العلاقة بين الزوجين هذه التطبيقية هي رقمية ببلدية المخاطرية ،بالإضافة إلى العقود الأصلية في السجلات.

[1] مراسلة السيد عزيز بن يوسف والي الولاية ، رقم 869 المؤرخة في 27 -03 – 2018

-وثيقة الوفاة:وثيقة إثبات موت المواطن وهذه التطبيقية هي مثبتة على مستوى مكتب الحالة المدنية يمكن من خلالها استخراج وثيقة الوفاة.

-شهادة عائلية:وثيقة تثبت الأفراد الذين يكونون العائلة لطالبي الوثيقة.

-شهادة شخصية:وثيقة تخص الفرد المواطن طالب الخدمة.

-شهادة إقامة: وثيقة تثبت مسكن وإقامة المواطن يتم بواسطة التطبيقية الخاصة ببطاقة الإقامة و التي بدأ العمل بها منذ سنة 2017 استخراج بطاقة الإقامة للمواطنين و ذلك بتقديم الوثائق الثبوتية لأول مرة و بعد ذلك يتم استخراجها آليا.

و هذا تطبيقا للمادة 45 من القانون المدني حيث تطبع في المطبعة الرسمية وتحمل أرقاما بالتسلسل ووجود هذه الأرقام ضروري في الوثيقة الإدارية.

وهذه الوثائق يتم استخراجها الكترونيا خلال إدخال رقم الحالة وتستخرج في بضع ثواني ويصادق عليها صالحة لمدة 10 سنوات.

-إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري : وتكملة لمسار إجراءات العصرنة الذي أصبح من السمات الحسنة لعمل مصالح الوزارة وما أحدثته من انطباعات حسنة للمرتفقين بفضل نجاعة طرق[1] وأساليب التكفل بمصالحهم وإرساء قواعد عمل عصرية مدعومة بموارد بشرية مؤهلة أحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية .

[1] مراسلة السيد عزيز بن يوسف والي الولاية، المرجع نفسه

-تطبيق النظام خاص بالبطاقة الرمادية على المستوى الوطني و الولائي يتم عن طريق هذه التطبيقية و بعد إدخال البيانات و التأكد من المعلومات و مقارنتها بالمعلومات الموجودة في التطبيقية و ملا البيانات الخاصة بالسيارة و كل المواصفات التقنية المطلوبة بالإضافة إلى المعلومات الشخصية للمالك الجديد للسيارة يتم طباعة البطاقة الرمادية و تصبح آليا مسجلة في السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات هذه التطبيقية تعمل بواسطة شبكة الانترانت.

بإضافة إلى كل هذا فان بلدية المخاطرية مدعمة بعدة تطبيقات وبرامج منحتها مرونة في التسيير يمكن حصرها فيمايلي :

- تطبيق نظام المعلومات الخاص بمتابعة الوضعية السنوية للمدارس الابتدائية التي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع من صحة نقل وتغذية من اجل توفير الجو الملائم للدراسة .

(Système D'informations nationales de Suivi des École primaire)

- تطبيق نظام المعلومات الخاص بمتابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية .

(Système D'informations nationales de Suivi de la situation socioéconomique des collectivités local SI-SSECL)

- تطبيق النظام المعلوماتي للمتابعة الميزانية والمالية للجماعات المحلية[1].

- Système D'informations nationales de Suivi de budgétaire et financier des collectivités locales

[1] تطبيقات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، على مستوى بلدية المخاطرية

- نظام الاتصال الخاص برؤساء المجالس الشعبية البلدية والأمناء العامون مع وزارة الداخلية على مستوى الولاية.
- تطبيق الجديد المتعلق بحجز المستفيدين من قفة رمضان والمبلغ الذي تم تسديده من اجل اقتناء هذه القفة[1].

المطلب الثاني :الاتصال الالكتروني ببلدية المخاطرية

في إطار الاتصال الالكتروني تم ربط البلديات والدوائر والولايات بشبكة الألياف البصرية فإنشاء شبكات اتصالية محلية لدى الجماعات الإقليمية وربطها بعضها ببعض أصبح مطلب ضروري ولما لا ربط كل الولايات مع بعض عن طريق الشبكات المتوسطة .MAN (network metropolitan area)والشبكات الموسعة WAN (wide area network)والتي تظهر أهميتها في تبادل الوثائق والمرسلات بين مختلف الإدارات وكذلك القيام بالأعمال المشتركة والتي تحتاج إلى تنسيق ووضع خادمات بريد الكتروني لضمان وصول المرسلات في أسرع وقت ممكن خلال تنقلها من والى الإدارات المحلية الجهوية المحلية.

ومن اجل التسيير الحسن لمصالح شؤون بلدية المخاطرية وفي إطار تحسين الخدمة وربح الوقت تم وضع أرضية مع انجاز شبكة قاعدية للاتصال على المستوى المحلي بمبلغ قدر بأكثر من مليار سنتيم فأصبحت البلدية تسيير مصالحها عن طريق هذه القاعدة التي أصبحت بوابة يتم عن طريق إرسال مختلف التقارير والرسائل الإدارية إلى الإدارات المعنية ،غير انه لم يتم تفعيله بدرجة كبيرة حيث يعرف عدة انقطاعات نظرا لثقل شبكة الانترنت مما يتسبب في الوصول البطيء للوثائق وإدخال عدة تعديلات مست هذا التطبيق الذي يستدعي التكوين والرسكلة للموظفين المؤهلين في الميدان .

[1] تطبيقات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، على مستوى بلدية المخاطرية

كما تم مؤخرا استحداث تطبيق جديد على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية يمكن رؤساء المجالس الشعبية البلدية والأمناء العامون من طرح مختلف انشغالاتهم واستفساراتهم مباشرة مع وزير الداخلية والجماعات المحلية وذلك خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية على مستوى الولاية.

أما فيما يخص الاتصال الالكتروني مع الشعب على مستوى بلدية المخاطرية فانه ضعيف جدا وان لم نقل منعدم الأثر، فإنه لا توجد بوابة الكترونية من خلالها يتم التعريف بالبلدية وتسهيل تقديم الشكاوي بالنسبة للمواطنين والتعبير عن أرائهم ومعرفة ما يرصد داخل البلدية من اجتماعات الخاصة بالمداولات رغم وجود القاعدة الآلية والأرضية التي تم انجازها بمبلغ يقدر بأكثر من مليار سنتيم سنة 2016 في انتظار استكمال العمل ببطاقة التي تحتوي على رقم التعريف الوطني الذي تم العمل به مؤخرا في البلديات الكبرى في الوطن على غرار الجزائر العاصمة وعدة بلديات منها .

فبرغم من هذا كله إلا أن المواطن ببلدية المخاطرية مزال يواكب الأحداث التي تجري ببلدية عن طريق استخدام صفحة الفيسبوك المتمثلة في الصفحة الخاصة بعين الدفلى نيوز التي تعتبر الملجأ الوحيد للشباب للتعبير عن أرائهم وانشغالاتهم وانتقاداتهم[1] .

المبحث الثالث:اثر الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية ببلدية المخاطرية

[1] تطبيقات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، على مستوى بلدية المخاطرية

تعتبر الرقمنة الإدارية إحدى اهم الرهانات التي تراهن عليها الإدارة المحلية من اجل تطوير الخدمة المقدمة خاصة على مستوى البلديات وفي هذا المبحث سنتحدث عن دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية ببلدية المخاطرية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنحاول التعرف على دور الرقمنة الإدارية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية[1] .

المطلب الأول :دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية ببلدية المخاطرية

لقد استطاع تطبيق هذا الإجراء الخروج بعدة ايجابيات أهمها:

أولا–انعكاسات الرقمنة الإدارية بالنسبة للموظفين داخل البلدية :

– تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية .

– ربح الوقت والجهد وخلو الشبابيك بفضل سرعة انجاز العمليات وهذا ما لاحظته مقارنة بمكان سابقا .

– التقليل من الملل والروتين في أداء المهام

– تطبيق هذا الإجراء كان له استقبالا واسعا للموظف في بلدية المخاطرية ،فقد مثل قاعدة مضمونة لحفظ الوثائق خاصة بعد ما تعرضت له بلدية المخاطرية من أحداث سنة 2012 خلال الانتخابات المحلية من نهب وسرقة وحرق للوثائق.وأوقعت الموظف في ورطة إعادة السجلات والتدوين من جديد.

ثانيا–انعكاسات الرقمنة الإدارية للشعب والمواطن ببلدية المخاطرية :

[1] تم الحصول على هذه المعلومات من طرف الأمين العام بالبلدية المخاطرية السيد الجيلالي بن عريبة

هذا الإجراء لقي قبولا واستحسانا كبيرا من قبل الشعب واعتبره نقلة نوعية لا مثيل لها ،فقد كان استخراج الوثائق هاجسا للمواطن طالب الخدمة لما يشكله هذا الإجراء من متاعب:التأجيلات والوقوف الساعات الطويلة أمام الشبابيك مقابل تهرب الموظف من خدمته ،لكن مع إجراء تطبيق الرقمنة الإدارية استحسن الأمر وأصبح سهلا جدا بحكم الايجابيات المسجلة وعلى مستوى جميع الأصعدة:

– ربح الوقت للمواطن بفضل سرعة تقديم الخدمة .

– تجنب الاكتظاظ والفوضى ، وتجنب السرقات والشجارات داخل الإدارة.

– من جانب أخر وهو النظافة داخل البلدية فقضاء أوقات طويلة لانتظار الحصول على الخدمة يجعل بعض المواطنين يتناولون القهوة والتدخين ما قد يؤثر على نظافة المقر وهو الأمر المحسوم نتيجة الإجراء الالكتروني فسرعة الحصول على الخدمة قضت على سوء النظافة.

المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية.

لقد ترتب عن تطبيق الرقمنة الإدارية ببلدية المخاطرية عدة نتائج ،تبين مساهمة الرقمنة الإدارية في عملية تنمية أفراد المجتمع المحلي ،فالتنمية المحلية تعني الوقوف عند تحقيق تغييرات ايجابية للمجتمع وفي كل المجالات وهو ما يتجلى من خلال[1]:

–الرقمنة الإدارية تحقق التنمية البشرية :في بلدية المخاطرية تم إحياء القرى والمد اشر وذلك بانجاز ملحقتين إدارتين بكل من فرقة سيدي لكحل والمغارسة بمبلغ يتجاوز المليارين سنتيم وذالك من اجل رفع الغبن عن السكان وانجاز المعاملات الإدارية في أسرع وقت .

[1] تم الحصول على هذه المعلومات من طرف الأمين العام بالبلدية المخاطرية السيد الجيلالي بن عربية

-الرقمنة الإدارية تحقق التنمية الثقافية للمجتمع المحلي:ويتجلى ذالك من خلال القضاء على الأمية المعلوماتية بحكم ما تتطلبه الرقمنة الإدارية من إدخال الوسائل التكنولوجية والاستفادة من مجتمع المعلومات وخدمة الاتصالات والانترنت ثم إن تطبيقها يتطلب معرفة بأساسيات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ،فالكثير من الإدارات تعمد إلى تكوين الموظفين بإقامة دورات تكوينية من اجل تفعيل الرقمنة الإدارية في المجتمع المحلي ببلدية المخاطرية فقد استفادت بلدية المخاطرية مؤخرا من إعانة مالية تحت رقم 212/ 2018المؤرخة في 16 افريل 2018منحها السيد والي الولاية اثر الزيارة الأخيرة بمبلغ مليار سنتيم من اجل تدعيم الأرضية البيومترية بالوسائل والمعدات من اجل عصرنة الإدارة وفي هذا السياق تم ادراج دورة تكوينية للمجموعة من الموظفين من اجل التعرف على كيفية استخدام هذه الوسائل التقنية الحديثة في انتظار تعميمها على كافة المكاتب .

-الرقمنة الإدارية تساهم في ترقية الإدارات داخل المجتمع المحلي وتحقق التنمية الإدارية: ويتجلى ذالك من خلال تقديم الخدمة في أسرع وقت ممكن وتقليص الإجراءات الإدارية خاصة وان تطبيق نظام الاتصال مابين الإدارات سهل بدرجة كبيرة في تقليص الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمة في أسرع وقت ممكن[1].

-الرقمنة الإدارية تساهم في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي ببلدية المخاطرية ويتجلى ذلك بدرجة كبيرة من خلال التطبيقية التي تم وضعها في البلدية والتي تسمح برفع قائمة المقترحات السنوية للبرامج التنمية المحلية ببلدية مباشرة بعد إجراء مداولة المجلس الشعبي البلدي إلى الولاية ومنها مباشرة إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تنظر في المقترحات في ظرف لا يتعدى أسبوع عكس ما كان سابقا ومن ثم يعاد إرسالها إلى الولاية ويتم إجراء التحكيم في اليوم الموالي ويتم على إثرها منح مقررات للمشاريع ذات الأولوية خاصة في مجال شبكة التطهير والماء الصالح للشرب

[1] تم الحصول على هذه المعلومات من طرف الأمين العام بالبلدية المخاطرية السيد الجيلالي بن عربية

وإصلاح مختلف الطرق،بإضافة إلى هذا كله فان بلدية المخاطرية كما ذكرنا سابقا موجود بها ستة مرملات كانت في السابق تسير عشوائيا لكن بعد تدعيم البلدية بتطبيقية الخاص بإحصاء مختلف الأملاك الخاصة ببلدية وإعادة تثمينها بموجب مداولة فقد ساهم ذالك في رفع من إيرادات البلدية الذي يؤدي إلى توفير الحاجات الأساسية الأفراد المجتمع المحلي فخدمة طالب الخدمة وانجاز ما يحتاجه من خدمات إدارية هو توفير حاجة أساسية تقتضيها ضرورة التعامل في إطار المجتمع .

و فيمايلي جدول مصغر يبين دور الرقمنة المحلية في تحقيق التنمية ببلدية المخاطرية:

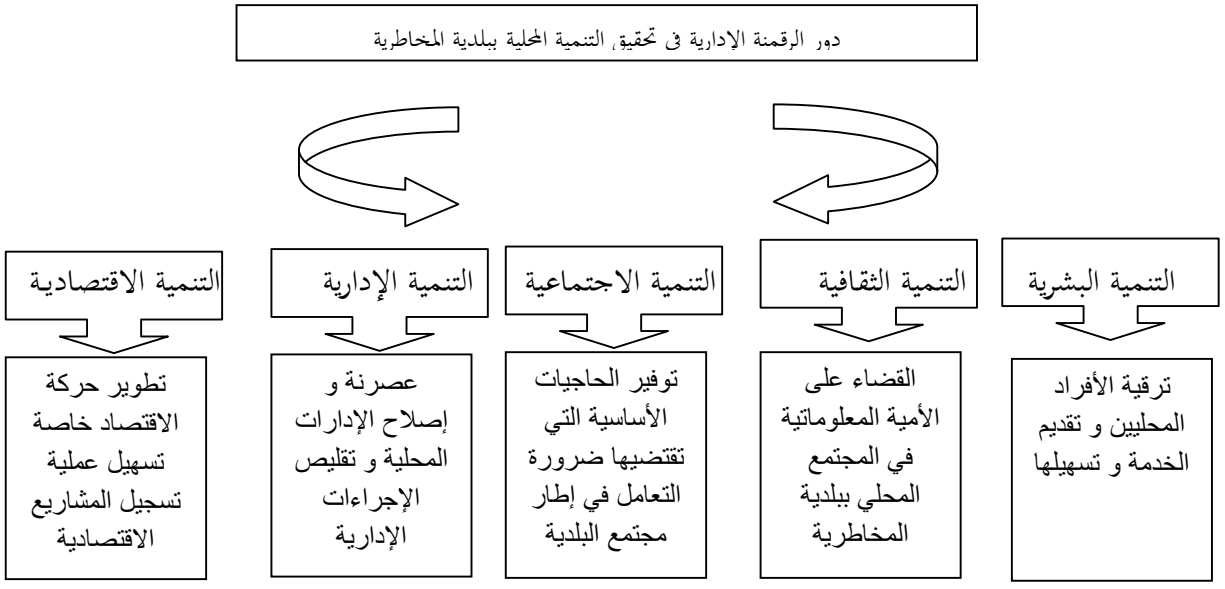

شكل رقم 12 – إعداد الطالب[1]

وفي الأخير يمكن أن نقول أن بلدية المخاطرية استجابت لمشروع الرقمنة الإدارية أو ما يطلق عليه الإدارة الالكترونية وطبقته من خلال البلدية الالكترونية والمتمثلة في الاستخراج الالكتروني لوثائق الحالة المدنية ومختلف التطبيقات المستحدثة مؤخرا والتي ساهمت في تحسين الخدمة العمومية للمجتمع المحلي ولعبت دورا كبيرا في الظفر بعدة مشاريع تنموية ساهمت في رفع الغبن عن مختلف القرى والمد اشر النائية لكن لا يمكن الإقرار بالتطبيق الفعلي للإدارة الالكترونية فمازالت هناك رواسب للإدارة التقليدية.

[1] من إعداد الطالب، مكتب التجهيزات العمومية بلدية المخاطرية

الخاتمة

لقد أصبحت الرقمنة الإدارية ضرورة إلزامية على الإدارة المحلية من اجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجيا الرقمية الحديثة وتعتبر هاته الأخيرة الإستراتيجية التي تساهم في عصرنة مصالح الإدارة وتقديم خدمات محلية ذات جودة ونوعية والرفع في الأداء الإداري المحلي لبناء مختلف الهياكل الإدارية وتطويرها والتحديث فيها وهذا ما يؤدي بالارتقاء بالإدارة في كامل المجالات وهذا ما توصلنا إليه من خلال الإجابة على الفرضيات والتي توصلنا إليها بان الرقمنة الإدارية ساهمت في تحسين الخدمة العمومية مقارنة بالسابق وتحقيق تنمية محلية تشمل جميع النواحي ويتجلى ذلك من خلال توفير الوقت والجهد فقد سمح استخدام الرقمنة الإدارية بتوفير الكثير من الوقت في انجاز المعاملات الإدارية وكذا الاستجابة السريعة للمتطلبات المواطنين وهذا في إطار تقريب الإدارة من المواطن كما ساهمت الرقمنة الإدارية في تحسين مهارات الموظفين خاصة التحكم في تكنولوجيا المعلومات واكتساب مهارات جديدة من التكوين بداية ثم الممارسة اليومية ،كما سهلت الرقمنة الإدارية من تسهيل عملية الرقابة الإدارية فكل التطبيقات تحتوي على أسماء الموظفين المسموح لهم باستخدام هذه التطبيقات وكل موظف لديه رقم سري خاص يمكنه من استخدام هذه التطبيقية وكل الأعمال الإدارية تؤشر باسمه وهذا ما من شانه تحلي الموظف بالمسؤولية اتجاه العمل والجدية وبالتالي إضفاء نوع من الشفافية والحد من الفساد الإداري. .

ولكن هناك عدة معوقات مازالت إلى حد اليوم تقف أمام تحقيق الرقمنة الإدارية داخل الإدارات من اجل الوصول تنمية محلية شاملة ومستدامة رغم دخولها في مجال عصرنة الإدارة وتعتبر بلدية المخاطرية من بين البلديات التي قطعت شوطا مهما في إدخال تكنولوجيا الرقمنة والاستفادة منها رغم محدودية المداخيل والمشاكل العديدة التي واجهتها خصوصا مشكل البنية التحتية وهذا ما لاحظناه من خلال عملها وان هناك ضعف في شبكة تدفق الانترنت على مستوى البلدية وكذلك نقص الخدمات عبر الانترنت فبلدية المخاطرية

تعاني من عدم امتلاكها لموقع الكتروني على شبكة الانترنت وهذا ما يعني أن البلدية في معزل عن مواطنيها الكترونيا وهو ما يسبب فجوة بين المواطن والمسئول المحلي في حين أن هناك بعض الاجتهادات الخاصة كوجود صفحة على الفيس بوك بعنوان أخبار بلدية المخاطرية وهو اجتهاد من طرف مجموعة من الشباب يتم من خلاله نقل مختلف الأخبار التي تتعلق ببلدية .كما تعاني من نقص الإمكانيات المالية والبشرية إلا أنها تسير بوتيرة ثابتة نحو تجسيد الرقمنة الإدارية على مختلف مصالحها وذالك بتوجهات ومتابعة من السلطات المركزية (تكوين تمويل...الخ) سعيا منها لإرضاء مواطني البلدية وتقديم أحسن الخدمات لهم .

ومن جملة التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال هاته الدراسة هي أن التكنولوجيا الرقمية لا تتوقف وهي دائما في تطور مستمر ولهذا وجب على السلطات المحلية لبلدية المخاطرية مواكبة هذا التطور وذالك عن طريق

-فتح بوابة الكترونية خاص ببلدية تسمح للموطنين بالمشاركة الفعلية في صنع القرارات وتقديم مقترحاته وانشغالاته عبر هذه البوابة والتي تسمح أيضا بسد الفجوة الموجودة بين المسؤول المحلي والمواطن .

-استكمال الإجراءات الخاصة بالقاعدة الآلية لشبكة الاتصال الموجودة بالبلدية والتي لم يتم تفعيلها لحد ألان والتي تسمح بتقديم خدمات عن بعد وذلك لما تحتويه من تطبيقات حديثة كالتوقيع الالكتروني وذلك دون تكليف المواطن عناء التنقل إلى البلدية.

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

1 – حمادو سليمة، إصلاح الجماعات المحلية كخيار استراتيجي، جامعة الجزائر 03 ، ديسمبر 2012

2 – لعبدي إسماعيل، أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر، الجزائر: جامعة بسكرة، 2010

3 – سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقها العربية، السعودية، 2012

4 – عاشور عبد الكريم، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة: جامعة قسنطينة : الجزائر، 2010

5 – فاروق سيد حسن، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة، بيروت : دور الراتب الجامعة،2012

6 – فؤاد بن غضيان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة 1/ 2016

7 – صلاح عباس، العولمة والتطور الفكر الإداري، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009

8 – صالحي عبد الناصر، الجماعات الإقليمية بين التبعية والاستقلالية، الجزائر: جامعة بن عكنون، 2012

2 – الرسائل

1 – حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012)

3 – المقالات

1 – عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون العدد 7

2 – شنوفي نور الدين، دروس في المناجمنت، جامعة التكوين المتواصل.

4 – النصوص القانونية والتنظيمية :

1 – القانون العضوي رقم 12 – 01 المؤرخ في 12 – 01 -2012 المتعلق بقانون الانتخابات

2- الجريدة الرسمية،

3 - القانون رقم 11 – 10 ا، المتعلق بالبلدية

4 - القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

5- مراسلة رقم 50 /2015 تم تلقيها من طرف وزارة الداخلية بتاريخ :2015/09/105

6- مراسلة السيد والي الولاية رقم 869 المؤرخة في 27 -03 – 2018

7 - مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 49- 50 –51 /2017

5 – المقابلات:

2- مقابلة مع السيد: الأمين العام الجيلالي بن عريبة .

3- مقابلة مع السيد:جيلالي حمادوش مهندس في الاعلام الآلي مصلحة البيومترية .

ثانيا : مراجع باللغة الفرنسية

-Les thèse

-Jean-Ludovic Silican, la situation du service public de la fonction publique France, France sans date.

-Jean Horgues-Débat, Service public et au public: de quoi parle-t-on ? Association Pour LE Développement en réseau des Territoire et des services France novembre 2007.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الصفحة	
اهداء	
تشكرات	
مقدمة	
الفصل الأول: الأطر المفاهمية (الرقمنة الإدارية، الخدمة العمومية، التنمية المحلية)	
المبحث الأول :مفهوم الرقمنة الإدارية	07
المطلب الأول :تعريف الرقمنة الإدارية	07
المطلب الثاني :أهمية الرقمنة الإدارية وأهدافها	08
المبحث الثاني:مفهوم الخدمة العمومية	11
المطلب الأول:تعريف الخدمة العمومية	11
المطلب الثاني:أنواع ومعايير الخدمة العمومية واليات تحسينها	12
المبحث الثالث :مفهوم التنمية المحلية	25
المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية	25
المطلب الثاني :أنواع التنمية المحلية وأهدافها	26
الفصل الثاني :انعكاسات الرقمنة الإدارية على التنمية المحلية ببلدية المخاطرية	
المبحث الأول: لمحة عن بلدية المخاطرية	**32**
المطلب الأول:تعريف ببلدية المخاطرية	32
المطلب الثاني:هيئات البلدية	46
المبحث الثاني :نظام الرقمنة ببلدية المخاطرية	49
المطلب الأول: رقمنة الإدارة ببلدية المخاطرية	49
المطلب الثاني :الاتصال الالكتروني ببلدية المخاطرية	53
المبحث الثالث:اثر الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية ببلدية المخاطرية	55
المطلب الأول :دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية ببلدية المخاطرية	56
المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية.	56

قائمة الأشكال والجداول

1 – قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	صورة لمقر البلدية	37
2	صورة لمقر البلدية	37
3	صورة للمدرسة الابتدائية طيبوني مالك	38
4	صورة للمكتبة البلدية	38
5	صورة لثانوية البلدية	38
6	صورة لملحقة البلدية	39
7	صورة لقاعة العلاج	39
8	صور لاراضي فلاحية بالبلدية	41
9	صورة لمحطة ضخ	42
10	صور لمقر البريد	43
11	صورة لمركز الشباب والرياضة	43

2 – قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المرحلة الابتدائية	38
2	الصحة	39
3	التشغيل	40
4	الفلاحة	40
5	الهياكل الرياضية	43
6	المشاريع التنموية	44
7	المشاريع الممولة من ميزانية الولاية	44
8	المشاريع الممولة من ميزانية الدولة	45
9	المشاريع القطاعية	46
10	الموارد المائية	46
11	الهيكل التنظيمي	47
12	دور الرقمنة الإدارية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المخاطرية	60

الملخص :

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية بالجزائر ، ويتجلى دورها في التقليل من كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد ومحاولة تقريب الإدارة من المواطن ،وقد تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الأطر المفاهمية لكل من الرقمنة الإدارية الخدمة العمومية والتنمية المحلية،أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى انعكاسات الرقمنة الإدارية على التنمية المحلية ببلدية المخاطرية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية بالبلدية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع السلطات المحلية ، وعلى رأسهم رئيس المجلس الشعبي البلدي ،السيد الأمين العام وعدة موظفين،وفي الأخير توصلنا إلى أن الرقمنة الإدارية ساهمت في تحسين الخدمة العمومية مقارنة بالسابق ،يتجلى ذالك من خلال توفير الوقت والجهد في مختلف المعاملات الإدارية مع المواطنين ،كما ساهمت في تحسين مهارات الموظفين وهذا ما لاحظناه على مستوى بلدية المخاطرية من تطور كبير مقارنة بالسابق ،خاصة على مستوى مصالحة التنظيم والشؤون العامة ،مصلحة الحالة المدنية،رغم هذا كله إلا أن البلدية مازالت تعاني من عدة معوقات تؤثر على التطور الكبير لهذه العملية، فهي لا تمتلك موقع الكتروني على شبكة الانترنت لتسهيل عملية الاتصال وفك العزلة بين المسؤول المحلي والمواطن، فتكنولوجيا الرقمية لا حدود لها في تتطور باستمرار والإدارة المحلية يجب أن تساير هذا التطور وتستفيد منه إلى ابعد حد ممكن.

Summary :

The purpose of this note is to study the role of administrative digitization in improving the public service and its impact on the local development in Algeria, and its role is reflected in reducing the cost of administrative procedures and related processes of eliminating the bureaucracy in its rigid concept and trying to bring the administration closer to the citizen. The first chapter dealt with the conceptual frameworks of administrative digitization of public service and local development. The second chapter dealt with the implications of administrative digitization on the local development of the municipal municipality and its impact on improving public service in the municipality and In addition, we have concluded that administrative digitization has contributed to the improvement of the public service compared to the past. This is reflected in the provision of time and effort in various administrative transactions with citizens , As well as to improve the skills of the staff, and this is what we have observed at the level of the municipality of Mekhatria of a great development compared to the past, especially at the level of

reconciliation of the organization and public affairs, the Civil Affairs Department, despite all this, but the municipality is still suffering from several obstacles affecting the development of this great process It does not have a website to facilitate the communication process and the separation of the local administrator and the citizen. Digital technology has no limit in constantly developing and local administration must follow this development and benefit from it as far as possible.